



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي دون 70 دولاراً للبرميل من جديد

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1,46 دولار ليبلغ مستوى 69,99 دولاراً للبرميل، متراجعاً بأكثر من 2٪، وذلك وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

بدءاً من يوليو المقبل بوضع سقف للالتزام بخفض الإنتاج عند 100٪.

«أوبيك» تزيد الإنتاج مليون برميل يومياً



الرشيدي:
مشروعات كويتية
نفطية عملاقة
تحقق الاستقرار
للسوق العالمية
الفالح: 2 مليون
برميل زيادة في
الطلب على
النفط بالنصف
الثاني
زيادة إنتاج
فنزويلا..
تحد أمام شركة
النفط الوطنية
BDFSA

لكنه الهدف الذي وضعناه لأنفسنا..
قفزة في الأسعار
ارتفعت أسعار النفط 2٪ أمس مع توصل أوبيك ومنتجين مستقلين إلى اتفاق لزيادة الإنتاج من أجل تعويض أثر تقلص إمدادات بعض المنتجين في الوقت الذي يزيد فيه الطلب العالمي.
وأصلت عقود النفط الأجلة مكاسبها لتصل إلى أعلى مستوى خلال الجلسة عند 75,19 دولاراً للبرميل وقفز خام القياس العالمي مزيج برنت 1,68 دولار، أو ما يعادل 2,3٪، إلى 74,73 دولاراً للبرميل قبل أن ينزل إلى 74,30 دولاراً للبرميل. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي دولاراً واحداً إلى 66,54 دولاراً للبرميل.

إنتاجها من النفط مليون برميل يومياً بنهاية العام في إطار مساعيها لاستعادة الإنتاج الذي خسره، لكن وزير النفط قال أمس إن هذا الهدف سينطوي على «تحد» لشركة BDFSA الحكومية.
وقال الرئيس نيكولاس مادورو الشهر الماضي إن BDFSA ستنتقل تهدف إلى زيادة الإنتاج مليون برميل يومياً هذا العام، وإنها ستطلب المساعدة من روسيا والصين وأوبيك إذا لزم الأمر.
وقال وزير النفط مانويل كيفيدو: «نأمل أن نكون قد استعدنا الإنتاج المفقود بنهاية العام. لدينا السعة التي تمكننا من هذا، وقد قلنا ذلك من قبل».
أضاف: «هذا الهدف هو للعام 2018 الزاخر بالتحديات لشركة BDFSA

يومياً عن النصف الأول. وأكد الفالح في تصريحات قبيل اجتماع أوبيك أمس، على أنه «إذا لم نتخذ إجراء فإن نقص المعروض في النصف الثاني من العام سيصل إلى 1,7 مليون برميل يومياً، وهو رقم مرتفع على نحو غير مقبول».
وأشار الفالح إلى أن نمو النفط الصخري الأميركي سيتباطأ بشكل كبير على مدار العامين القادمين، بسبب معوقات مرتبطة بخطوط الأنابيب.
من جانبه، قال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفك، إن أسعار النفط الحالية مقبولة، مبدياً ثقته بإمكانية التوصل إلى اتفاق على زيادة مقبولة في إنتاج النفط.
فنزويلا.. مشاكل تشغيلية
تستطيع فنزويلا زيادة

السنوات الـ 5 القادمة أكثر من 100 مليار دولار في جميع المجالات المتصلة بالإنتاج والاستكشاف وما يتعلق بمشآت المصب والمصافي والبتروكيماويات وأنشطة الاستقبال ومعالجة الغاز. وكشف الوزير عن إجراءات تتخذها الكويت للوصول بقدراتها الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2020 من بينها زيادة منصات الحفر والاستثمارات الخاصة بمشاريع الاستكشاف والإنتاج، مبيناً أن هناك مشاريع قائمة وأخرى جديدة.
زيادة الطلب
قال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، إن الطلب على النفط في النصف الثاني من العام سيزيد بمليوني برميل

انطلقت أعماله أمس. وردا على سؤال حول لقاءاته خلال هذا المؤتمر قال الرشيدي إنه بالنظر إلى أهمية القضايا المطروحة على هذا المؤتمر الوزاري فقد عقد عدة مشاورات إيجابية مع عدد من الوزراء بغية التوصل إلى توافق يصب في مصلحة المنتجين والمستهلكين. وأضاف أن الكويت بدأت في الاستثمار في عدة قطاعات في صناعة النفط والغاز داخل الكويت وخارجها لتعزيز دور البلاد في أمن المعروض في العالم من أجل استقرار السوق. كما أشار الرشيدي إلى أنه أبرز في كلمته دور الكويت الداعم لهذه المشاريع والاستثمار فيها للحفاظ على استقرار السوق وضمان الإمدادات الكافية من الخام، لافتاً إلى أن الكويت ستستثمر خلال

الكهرباء والماء الكويتي بحيث الرشيدي أهمية دور لجنة مراقبة سوق النفط الوزارية في تقديم المشورة لوزراء نفط منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية. وقال الرشيدي إن اللجنة الوزارية بحثت عدة نقاط أبرزها أوضاع السوق النفطية ومدى التوازن بين العرض والطلب على الخام وما يتعلق بسيئاريوهات استقرار الأسواق وأمن المعروض دون الإخلال بتوازن السوق النفطية في ظل التطورات التي تشهدها سوق النفط.
وذكر أن اجتماع اللجنة الوزارية تطرق إلى نسب التزام الدول المنتجة الموقعة على اتفاق التعاون لخفض الإنتاج، مشيراً إلى أن اللجنة رفعت توصياتها إلى الاجتماع الوزاري الذي

وكالات: اتفق أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبيك ومنتجون مستقلون على أن يكون سقف الامتثال لقرار خفض الإنتاج الذي اتخذته المنظمة مطلع العام الماضي عند مستوى 100٪ وهو ما سيزيد الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً بحسب تصريحات لوزير النفط السعودي خالد الفالح. فيما قالت مصادر في أوبيك إن الزيادة الحقيقية ستكون أقل لأن عدداً من الدول التي تراجع إنتاجها في الأونة الأخيرة ستجد صعوبة في تغطية حصصها الإنتاجية، بينما لن يسمح للمنتجين الآخرين بسد الفجوة. ولم تحدد نتائج الاجتماع حصصاً محددة لخفض الإنتاج وهو ما يجعل حجم الزيادة في الإنتاج غير محددة بشكل قاطع يمكن مراقبته. وتأتي قرارات أوبيك والمنتجين المستقلين وأبرزهم روسيا بعد اجتماعهم أمس في فيينا والذي استهدف تعزيز إنتاج النفط. وتشارك «أوبيك» وحلفاؤها في اتفاق لخفض الإنتاج بـ 1,8 مليون برميل يومياً منذ العام الماضي. وساعدت الخطوة في إعادة التوازن إلى السوق في الأشهر الـ 18 الأخيرة، ورفعت سعر النفط إلى حوالي 73 دولاراً للبرميل من 27 دولاراً في 2016.

وتزعمت كل من السعودية وروسيا الاتجاه نحو زيادة في الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً، أو ما يعادل نحو 1٪ من الإمدادات العالمية، في الوقت الذي تعرض القرار لمعارضة من جانب بعض الدول وفي مقدمتها العراق وإيران.
ويأتي توجه أوبيك بعد تحذير مستهلكين كبار من نقص في المعروض العالمي وخاصة الصين التي حذرت من أن النقص في المعروض قد يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي.
توازن العرض والطلب
أكد وزير النفط وزير

وأضاف محمد الرشيد، أحد شركاء قسم أسواق رأس المال والدمج والشراء في مكتب «بيكر مكنزي» السعودية، أنه على الرغم من أن عدد عمليات الاكتتاب الأولى خلال النصف الأول من هذا العام كان أقل من

«فلور» تتسلم أول 14 وحدة للعمل بمصفاة الزور



مصفاة الزور لإنتاج النفط

أعلنت شركة فلور الأميركية أنها تسلمت أول 14 وحدة من المكونات الرئيسية لمشروع مصفاة النفط العملاقة الجارية بناؤها في منطقة الزور جنوبي الكويت والمقرر أن تصل طاقاتها التكريرية إلى 615 ألف برميل يومياً.
وقال موقع ICIS إن الوحدات التي تم تصنيعها من قبل شركة COOEC-Fluor للصناعات الثقيلة في مقاطعة تشوهاي بالصين نقلت بالفعل على متن بارجة ضخمة وقد أبحرت في مايو الماضي متوجهة إلى الكويت.
وتعمل الشركة الأميركية المتخصصة في هندسة صناعات النفط والبتروكيماويات مع شركتي «دايو للهندسة» و«ميونداي للصناعات الثقيلة» لتقديم حلول الهندسة والمشتريات والتصنيع والإنشاءات لوحدة دعم العمليات الرئيسية لمشروع المصفاة التي تقوم بها الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيك).
تجدر الإشارة إلى أنه يجري بناء مصفاة الزور على أرض فضاء جنوب مدينة الكويت، وستكون عند اكتمالها واحدة من أكبر مصافي النفط في العالم.

«بيكر مكنزي»: 70٪ تراجعاً سنوياً منذ بداية العام بضغط من التوترات الجيوسياسية الخصخصة تنعش سوق الاكتتابات في المنطقة بالنصف الثاني

لتصل إلى 90 مليار دولار، فيما انخفضت صفقات جمع رأس المال في الشرق الأوسط بنسبة 70٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وفي ضوء ذلك، يأمل صانعو الصفقات في انخفاض مستوى حالات التذبذب وعدم اليقين السائدة في السوق خلال النصف الثاني حتى يتسنى لهم الحصول على المزيد من الصفقات، إذ إن العوامل الاقتصادية الأساسية لا تزال قوية مع عدم توقع حدوث انخفاض في الاقتصاد العالمي حتى 2020. وتراجع عدد الصفقات المبرمة في القطاع المالي، غير أن هذا القطاع سرعان ما استرد زخمه والعودة للصدارة كأكثر القطاعات نشاطاً من حيث قيمة وحجم الصفقات المسجلة في النصف الأول، وتم إبرام صفقات بقيمة 20,7 مليار دولار، وهي أقل بنسبة 33٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2017 بقيمة 115 صفقة، بعد أن كانت 119 صفقة.
وكانت القطاعات الأخرى التي جمعت أكثر من 10 مليارات دولار في النصف الأول هي قطاع التكنولوجيا المتطورة والرعاية الصحية، كما شهدت عمليات الاكتتاب العام المدعومة بأسهم الملكية الخاصة ورأس المال الاستثماري انخفاضاً بنسبة 46٪ من حيث الحجم و13٪ من حيث القيمة، بالإضافة إلى فقدانها حصة من الطرح العام الكلي.



المتوقع، إلا أننا ما زلنا نعتقد أن هناك قابلية للزيادة، وقال: «بتضمن الطرح العام الأولي عدداً من المعاملات التي تهدف للوصول إلى السوق في وقت لاحق من هذا العام، ومن المحتمل أن تمتد بعض هذه المعاملات إلى الربع الأول من العام المقبل».

أشارت «بيكر مكنزي» إلى تباطؤ نشاط الاكتتاب العام الكلي وهي الصفقات المحلية والعابرة للحدود في الشرق الأوسط منذ بداية العام الحالي، حيث بلغت قيمة صفقات جمع رأس المال 263 مليون دولار منخفضة بـ 70٪ مقارنة بالعام الماضي ناتجة عن إنجاز 6 عمليات للاكتتاب في النصف الأول من عام 2018، وذلك مقارنة بـ 872 مليون دولار ناتج عن إبرام 13 صفقة في النصف الأول من 2017 ومبلغ 639 مليون دولار ناتج عن 3 صفقات تم إبرامها في النصف الأول من عام 2016. وارتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة في الشرق الأوسط في 2017 إلى أكثر من 3 أضعاف، مدعوماً بالتحسين العام في أوضاع السوق وثقة المستثمرين في المنطقة، وعلى الرغم من الانطلاقة البيئية للنصف الأول من العام الحالي فمن المتوقع أن يرتفع نشاط الاكتتاب العام في النصف الثاني من العام نتيجة حملة الخصخصة التي تشهدها المنطقة والتي ستؤدي إلى إدراج الشركات الحكومية وشبه الحكومية في السوق.
وأضاف محمد الرشيد، أحد شركاء قسم أسواق رأس المال والدمج والشراء في مكتب «بيكر مكنزي» السعودية، أنه على الرغم من أن عدد عمليات الاكتتاب الأولى خلال النصف الأول من هذا العام كان أقل من